

والفائدة الثانية من درس القبطية أنها كما سبق مفتاح لا غنى عنه لمن أراد مطالعة الكتابات الميروغليفية القديمة وما اشتق منها من الخطوط الهيروغليفية والعلمية وأحراراً بناه الشرق ألا يدعوا الآوريين وحدهم يجمعون هذه الكنوز الشيعة من بلادهم دون أن يأخذوا منها نصيبهم. قال العلامة بيروت في مقدمة معجمه القبطي اللاتيني: «إن قصدنا بوضع هذا المعجم الواسع ليس فقط تسهيل درس القبطية بل أيضاً إرشاد الدارسين إلى مطالعة دفائن آداب المصريين الأقدمين فإن معرفة اللغة القبطية أقرب وسيلة إلى هذه الغاية الشريفة. ولولا خوف الإطالة لأيدنا قولنا هذا بالبراهين القمعة وبيئاً جهل من يكره». وأقرى دليل على ذلك أن معنى الألفاظ الميروغليفية يبقى مبهماً ملتبساً إلى أن يُزيل شبهة اللفظ القبطي لأن الكتابة الميروغليفية لا ترسم في الغالب غير الحروف الصحيحة (كالعربية إذا بُردت من حروف العلة والحركات) فيمكن أن تُقرأ الكلمة الواحدة على طرق مختلفة مثال ذلك حرفا πx (نخ) إذا وجدت بها بالحروف الميروغليفية لا يمكنك أن تقضي بينهما الصحيح ألا أن تراجع في المعجم القبطي تركيبهما مع حروف العلة ومعانيهما المختلفة فتجد πx (ناج) و πx (نسيج) و πx (نيج) و πx (نوج) و πx (نوج) فتختار ما يوافق القرينة

هذه بذرة وجيزة كتبناها لأفادة الشرقيين وغاية ما نتمناه أن تبعث فيهم لاسياً الاقباط نشاطاً جديداً لدرس لغة شريفة انكبنا نحن أيضاً على درسها حبا بنجهرهم

القضاء والقدر

نظر قلبي للاب لويس شيخو البصري

صدق الهلال (ع ٢٠: ٦٤٧) اذ كتب في مقدمة مقالته عن القضاء والقدر أن «لعمري انكلام وغيرهم اجماً طوية ومناظرات عنيفة في تعريف القضاء والقدر وهم لا يزالون في مثل ذلك إلى اليوم» ويا ليت كاتب هذه الاسطر مع عليه مجروح المقام تمأش ركض جواده في ميدان لم يثبت فيه قدم النطاحل من قبله. وكنا وددا نحن أيضاً ان نحايه هذه المسئلة وفيها مظنة عثار لو لم يحوجننا إلى ذلك صاحب الهلال وهو قد دس في كلامه مبادئ تفتح للشر والنساد باباً وجباً ولهله لم يفعل ذلك عمداً إلا أن

القرأ. لا يحكمون على النيات بل على ظاهر منطوق المعنى
هذا وليس مرادنا هنا ان نتمتع آثار الملأل في كل ما كتب ونفرز بين صحيح
قوله وسبقه فان ذلك يقتضي مجلداً بل مجلدات ضخمة لما المع اليه جناب الكاتب من
الباحث المديدة في مطاوي مقالته وانما نكتفي بتدوين اصدق ما جاء في كتب
الفلاسفة عن القضاء والقدر وتطبيق ذلك على منطوق العقول ثم نتخطى منه الى بيان
ما شط في الملأل

تعريف القضاء والقدر والعناية والتدبير

القضاء اسم مصدر لتوكل قضى الامر اذا حكم فيه وفصل. وهو في عرف اهل
الكلام الحكم الفصل الذي حكم به الله عز وجل منذ الابد في كل محاوراته وجميع
اعمالها على مقتضى طبائنها. واليه يرجع تعريف الجرجاني حيث قال ان « القضاء عبارة
عن الحكم الكلي الالهي في اعيان الموجودات على ما هي عليه من الاحوال الجارية في
الازل الى الابد »

اما القدر فهو ترتيب الله للملأل الثانية وسوقه اياها الى الملولات المقصودة منه
تبارك وتعالى فيحصل من ذلك ان في القدر امرين احدهما ترتيب الملأل الثانية من حيث
وجوده في الله ويقال له العناية وهو بهذا الاعتبار ازلي كالذات الالهية. والامر الآخر
هو سوق هذا الترتيب الازلي وتنفيذه في المخلوقات بحيث توجه جميعها في اوقاتها الى
الغاية القصوى وهو من هذا القبيل زماني ويدعى تدبيراً
تقرير المبادئ التلسية في هذه المادة (١)

المبدأ الاول  لما كان الله عز وجل هو العلة الاولى لكل
المخلوقات فمن المستحيل ان يحدث شي. في العالم بغير قضاء التدبير الالهي. قال القرطبي:
ليس من شي. في العالم قليل او كثير صغير او كبير زيادة او نقصان راحة او نصب
صحة او وصب الا بحكمته تعالى وتدبيره ومشيتبه. ما شاء. كان وما لا يشاء لا يكون
ولا يرد مشيتبه شي. وجاء في سفر اسير (١٣: ٩): « ايها الرب القادر على كل شي.
كل شي. في طاعتك وليس من يقاوم مشيتك »

(١) راجع المصلاصة اللاهوتية للار توما. ترجمة السيد الفضال الممران بولس عزاد (١):
٢١٢ و ٢٨٥: ٣ و ١٢١: ٣ وفي هذه الفصول يبحث شمس المدارس عن عناية الله وتدبيره وعن
القضاء والقدر

﴿البدا الثاني﴾ ان الله اذلي كما أنه هو العلة الاولى . فاذا قضى بأمر وقدره فذلك القضاء والتقدير يكون بلا شك منذ الازل ولا يمكن ان يحدث فيه تغير البتة

﴿البدا الثالث﴾ ان الله مع كونه العلة الاولى للكانونات والقاضي بأعمالها فهو ليس بالعلة الوحيدة بل اتخذ في المخلوقات عللاً ثانية عديدة لها آثار عجيبة تبرزها تحت قيادة الله وتديره السامي . قال الشيخ محمد البكري الصديقي :
لا ننظر لنبر الله في سبب قافه بفعل والاسباب آلات
فيه في المخلوق ألفت لتدخبت تخار فيها العقول الجوهريات

﴿البدا الرابع﴾ ولما كانت المخلوقات منها ناطقة حرة بالإرادة ومنها غير ناطقة فلا بد أن يدبر كل مخلوق حسب طبيعته

﴿البدا الخامس﴾ المخلوقات غير الناطقة لا تدرك الغاية ولا ما يأتيها الى الغاية خلقوها من العقل ومن ثم قد اقتضى الامر ان يرشدها الخالق الى انفعالها سواء كان ذلك بخوضها الطبيعية اذا كانت من الجماد والنبات او بمشاعرها الحسنة وقوتها الوهمية اذا كانت من العجائوات والبهائم

﴿البدا السادس﴾ اما المخلوقات الناطقة التي زينها الله بقوتي العقل والإرادة فأنه عز وجل مع كونه يحركها إجمالاً الى طلب السعادة ويباعدها في إبراز كل أفعالها لا يدفعها اضطراراً الى العمل او الخيانة عنه ولا يقصرها على اصطناع امر دون غيره وإنما الإرادة بناء على القوة المشوذة للانسان منه تعالى تحرك ذاتها من تلقاء نفسها ويمكنها ان تنزع الى الشيء او ترعوي عنه وتطلب امراً من الامور او تختار غيره على حذر سوا .

﴿البدا السابع﴾ اذا نزع الانسان بحريته الى ما فيه رضى خالقه استحق بفعله ثواباً يجازيه الله عنه . واذا عدل عن طريقة الصلاح الى ما فيه سخط الخالق استوجب العقاب على ما اجتاحت يده من الشر

﴿البدا الثامن﴾ وهذا وإن الله مع حرية الانسان التامة في اختيار الامور عالم حق العلم بما سيضعه العبد وليس في سابق عليه تعالى ما يضطر العبد على الفعل كما ان علي السابق بما سيأتيه بعض اصدقائي لا يمتنع حرية هذا

الصدق. وهب أن ارادة العبد اختارت عكس ما اختارته لكان الله سبق وعلم ذلك علماً لا ريب فيه لاسيما أنه تعالى يعرف الانسان فوق معرفة الانسان لنفسه ولا يجهل شيئاً من طباعه وامياله والاحوال التي سيتقلب فيها
التابع المتفرعة من المبادئ السابقة

هذه المبادئ الثمانية تحتوي خلاصة ما يمكن اثباته عن قضاء الله وتقديره للامور دون مسّ حرية الانسان فمن ركن اليها نجا من ضلالين عظيمين: ضلال الزنادقة الذين ينكرون على الله سبحانه وتعالى السلطان المطلق في الكون والعناية التامة بكل المخلوقات وتديرها كما يشاء. وضلال الجبرية الذين ينفون الفعل عن البشر ويضيفونه الى الخالق دون المخلوق فيكون الله على ذمهم الباطل هو عامل الخير والشر بواسطة العبد. تعالى الله عما يقول الكافرون

وما قلناه عن قضاء الله وحرية الانسان لا تناقض فيه لأنه عز اسمه لم يقض بوجود كل الكائنات واعمالها حتى قضى ايضاً بحرية الانسان فيسيل دون اضطراب الى الخير او الشر. وذلك بكلّ حكمة لأن الله اراد ان يخلق في الكون طبيعة تسمى في خدمته طوعاً لا قسراً لينال بذلك مجداً لم يتلّه من الطبيعة لو اضطرها الى العمل خيراً كان او شراً

والعقل السليم يفتي بتوافق هذين الامرين فأنه يبين صريحاً ان احكام الله لازمة لا مرد لها وان الانسان مع ذلك سيد عمله يتصرف فيه كيف شاء. وان القدر لا يحوجه على اتيان خير او شر. ولذلك ترى الانسان اذا عمل الصلاح فرح بصنع يديه وان ترع الى الطلاح لا يلوم الا نفسه

وهذا الامر لا يصح فقط في اختيار الانسان للخير او الشر لكن في امور اخرى كثيرة يمكنه ان يتصرف فيها تصرف الرجل الحكيم الفطن او تصرف الجاهل فاذا أثر الجهل على الحكمة ونتج عن فعله نتائج سيئة فلا ينسب ذلك الى القدر الا ظلاً. قال الشاعر:

وعاجز الرأي مضاعف لفرصته حتى اذا فات امر عاتب القدر

وهذه امثلة نضربها لك من شأنها ان تكشف جلياً عن الحقيقة. دونك مريضين مصابين بالطاعون يرضى الواحد ان يطعم بلقاح يرسين فيشفى والاخر يأبى اللقاح فيموت

أَيْقُنْ أن الموت كان مقدراً للثاني دون الأول أو ليس الكل ينسبون الى تهامل الثاني سبب موته. أو خذ رجلين تاجرين يركن احدهما الى الدعة والراحة فيفتقر ويتضور جوعاً ويسمى الآخر بطلب رزقه فيحصل على الفنى أفيستطيع الأول ان يقول انه قدّر له الفنى والثاني قدّر له الفقر. أو ليس الاخرى ان ينسب الفنى لجد الأول والفقر لنفسه الثاني. وقر على هذين المثليين

وما يشهد بصغته العقل يريده اتفاق كل الشعوب التي وضعت سنناً لعقاب المآثم فان كان الله هو قدّر هذه الاعمال فحمل عليها اصحابها دون ارادتهم أقلت هذه السنن جائزة ظالمة

بل كيف يستطيع الله ان ينهى عن امر قدّرهما منذ الازل ولا مناص للانسان من اجتراحها. وان عاقب الانسان بذنوب اتماها اضطراراً أليس الله ظالماً بل هو أولى بالعقاب من العبد. وكل هذه النتائج الستة لا قولها غير الملحد الكفرة صان الله العالم من شرهم. ومصدقاً على قولنا تأتي هنا بكلمة حسنة وردت في كتاب الخلافة لبهاء الدين العاملي (ص ٧) قالها علي بن ابي طالب وكان سئل عن القضاء والقدر فاجاب: ان كانت المعصية حتماً كانت العقوبة ظلاً
خطأ اللال

فبعد هذه المقدمات لا يصعب علينا ان نبين ما وهم به صاحب اللال. وروايتنا في مقالته اجمالاً انها مشحونة بالمزاعم المتضاربة والاقوال المتباينة التي تدل صريحاً على انه اطلق عنان قلبه في مادة لم يدرك ماضها

وأول ما تأخذه على كاتب هذه المقالة انه استعمل في مدارج كلامه لفظي القضاء والقدر بمعاني مختلفة فتارة يأخذها بمعنى حكم الله في خلقه وتارة بمعنى علم الخالق باعمال المخلوقات وحيناً يريد بها الحوادث الطبيعية التي ليس للانسان فيها امر او تأثير وطوراً يفهم بها اعمال البشر الصادرة باختيارهم وآونة يقصد اعمالهم الاختيارية في السبب وغير الاختيارية في النتائج. فكيف لا يزيغ عن الصواب من يحبط هذا الخط ولا يميز بين امر مختلف عن بعضها اختلاف المشرق عن المغرب

وتأخذ ثانياً على صاحب اللال انه نكر على الله سبحانه وتعالى القضاء والعناية في امر كثيرة. وهو لمعري قول لا يأتي به غير الملحد. من ذلك انه نفى (ص ٦٥٤)

و (٦٥٥) كون التربية والتدريب واعمال العقل واقعة تحت قضاء الله وتقديره . وهو قول شطط يردّه المبدأ الاول الذي قدّمناه حيث قلنا انه لا شيء في العالم عن حكم الله وقضائه . فامعنى قول صاحب الملل بعد ذلك (ص ٦٥٤) : « بانها (اي التربية) ليست عاملاً خارجياً . بل هي من اعمال العقل وتكاد تكون اختيارية . . . » وانها ليست من العوامل الازلية التي يصح ان يقال عن نتائجها ازلية بل هي مقاومة لتلك العوامل » ثم شرح ما يريد بالتربية فقال (ص ٦٥٥) : « وزيد بالتربية كل الوسائل المؤدية الى اصلاح شؤون الحياة الاجتماعية . . . اهتياها التعليم بانواعه كالتعليم الطبيعي والديني والادبي والسياسي . . . ووضع الشرائع . . . والتدريب على الصنائع . . . وغيرها »

فان اراد كاتب الملل من هذا القول السابق ان الانسان بناء على ما آتاه الله من الحرية يمكنه ان يتصرف بكثير من اعماله وانّه ليس مجبوراً عليها فهذا امر يسلم فيه كل اصحاب الاديان والعقلاء . ولكن كيف يخرج ذلك عن قضاء الله وحكمه . فان لم يقض الله بكل ذلك ويدبره بنياته الصمدية لا استطاع الانسان ان يأتي بعمل من هذه الاعمال

ونلوم ثالثاً صاحب الملل على ما هو افظع مما تقدّم وهو انه انكر السورلية على الانسان في امور كثيرة مع ان تبعاتها تلزمه لا محالة فقال سبحانه الله في ما يرثه الولد من والديه (ص ٦٥٣) ان الولد « منذ ولادته قد قدر له ان يكون كما تقتضيه الحال التي ورثها من والديه . . . وهو منذ ولد من ذنك والالدين مقدر له ان يكون كذلك وعبثاً يحاول تغيير خاتمه »

ثم زاد في الطين بلّة حيث كتب : « ومثل ذلك يقال في من ورث من والديه الطمع او الشره او الكذب مع ضعف الارادة فشب لصاً او مقامرّاً او سكّيراً او قاتلاً فان حاله تكون مقدرة منذ ولادته ولا ذنب له في هذه ولا فضل له في تلك (يريد الذكاء والنشاط وعلو الهمة) »

وكذلك نسب (ص ٦٥٤) الى الاقليم اموراً كثيرة زعم ان ليس تبعه للانسان فيها لان الانسان صنعة الاقليم

فيا لله من هذه الاقوال الفاسدة التي تفتح باباً لكل المظالم وتبطل كل السنن الالهية والامرائع البشرية فتري ابي قاتل لا يمكنه ان يدعي بانّه كان مدفوعاً الى القتل

« لا ذنب له فيه » لأنه اكتسب ذلك بالوراثة من والديه أو لتأثير الاقليم في اعصابه ودماغه. أفيرضى صاحب الملل بمثل هذا العذر ان ضربه (لا سمح الله) رجل بمدينة في صدره ؟ ولو اتخذ حكماً فهل يا ترى يطلق سبيل من يذكي نفسه بهذه الحجج ؟ هذا ولا ننكر ان للوراثة والمزاج والاقليم والتربية بعض التأثير في الاعمال ولكن هيئات ان يكون ذلك كافياً لدفع التبعات ما لم يكن صاحبها قد شعور واختل عقله . اما في غير هذه الحال فلا

ثم ان للوراثة والمزاج والاقليم والتربية ما يبطل فعالها السيئ وقد جعل الله دواء لهذه الادواء فان في نعمة الله وحبه تعالى وفي اقامة الصلاة والخوف من العقاب الزمني والابدي والرجاء في الثواب والرجوع الى حكم العقل وصرف النظر الى المهم العالية ما يلب هذه الاميال ولو افترضنا ان الانسان اكتسبها بالوراثة والمزاج والاقليم . والدليل على ذلك اننا نرى اولاداً صالحين ولدوا من آباء اشرار ويسكن . ومن امثال العامة « الوردة خلقت شوكة والشوكة خلقت وردة » وكذلك نرى في اقليم واحد رجالاً مختلفي الطباع منهم اصحاب فضل وغيرهم سفلة اوباش . وكذا قل عن المزاج والتربية ولو تروى كاتب هذه الاقوال قبل تسطيرها لرأى انها تنفي ما كتبه قبل ذلك حيث قال :

« واعمال الارادة ابدان المصادرات الانسانية عن حكم التدبير . لأنه كيف اذا سرق اعدم . الا من آخر ان يكون عمله مقدراً منذ الازل او اذا قتل احدٌ احدٌ او ارتكب جريمة اخرى من اي نوع او انتسب في الرذائل كالمسكر او القمار او النعشاء او انقطع الى الفسائل . . . »
فهذا القول ينتقض تواتراً ما قاله صاحب الملل سابقاً عن الوراثة والاقليم كأن الوراثة والاقليم يتزعان عن الانسان حرية

وفي مقالة الملل عن القضاء والقدر منازع اخرى لا يسعنا اليوم تفصيلها اضيق المكان . وفي ما كتبنا شاهد صريح على تفريط كاتب هذه النبذة . ارشدنا الله وايأه الى القول الحق